The attitudes of the great powers towards the early years of the Gulf War between Iraq and Iran 1980-1988

Dr. Ibrahim Aladdin*
Dr. Rami Al Dhalli **
Khaled Al-Ali***

(Received 24 / 10 / 2022. Accepted 27 / 11 / 2022)

□ ABSTRACT □

The Iran-Iraq war was a surprising event, as Iraq started shortly after the outbreak of the Islamic Revolution in Iran, after it canceled its recognition of the border demarcation agreement that had been signed between the two parties and was known as the Algiers Agreement. The Shah, who is the main ally of the United States in the region, and because it will weaken Iraq, which is a major ally of the Soviet Union, while it came at the appropriate moment for the United States. Regardless of what was left behind by that war, both countries rushed to try to grab its threads and direct it in accordance with the interests of each of them and considers the United States The most prominent beneficiaries with some of the benefits that the Soviets reaped from an economic point of view, especially after the increase in oil prices and the increase in arms sales to both parties.

* **Associate Professor - Faculty of Arts and Humanities - Tishreen University - Lattakia - Syria.**
** **Associate Professor - College of Arts and Humanities - Al-Furat University - Syria.**
*** **PhD student - College of Arts and Humanities - Tishreen University - Lattakia - Syria.**

مواقف القوى العظمى تجاه السنوات الأولى من قيام حرب الخليج بين العراق وإيران 1980-1988

د. إبراهيم علاء الدين*

د. رامي الضللي**

خالد العلي***

(تاريخ الإيداع 24 / 10 / 2022. قبل للنشر في 27 / 11 / 2022)

ملخّص

كانت الحرب العراقية الإيرانية حدثاً مفاجئاً إذ بدأها العراق بعد فترة وجيزة من قيام الثورة الإسلامية في إيران بعد أن ألغى اعترافه باتفاقية ترسيم الحدود التي وقعت بين الطرفين، وعرفت باتفاقية الجزائر، ولم تكن تلك الحرب في صالح السوفييت الذين اعتبروا قيام الثورة الإيرانية في مصلحتهم لأنها قامت ضد نظام الشاه الذي يعتبر الحليف الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، ولأنها ستضعف العراق الذي يعتبر حليف رئيسي للاتحاد السوفيتي بينما جاءت في لحظتها المناسبة للولايات المتحدة، وبغض النظر عن ما خلفه ما سببته تلك الحرب فقد سارعت كلا الدولتين لمحاولة الإمساك بخيوطها وتوجيهها بما يوافق مصالح كل منهما، وتعتبر الولايات المتحدة أبرز المستفيدين مع بعض الفوائد التي جناها السوفييت من الناحية الاقتصادية، وخصوصا بعد ارتفاع اسعار النفط وازدياد مبيعات الأسلحة لكلا الطرفين.

* أستاذ مساعد– كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

** أستاذ مساعد– كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الفرات– سورية.

*** طالب دكتوراه – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مقدمة

منذ إعلان العراق بدأ الحرب على إيران في 22 أيلول عام 1980م،وجدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي نفسيهما جالسين على هامش الحرب بين العراق وإيران. هذا الافتقار إلى النفوذ للتأثير على مسار الحرب هو أفضل ما يميز الحرب، وإلى حد كبير جدًا ، كما سيظهر في الصفحات التالية، شكّلت مواقف القوى العظمى تجاه الصراع انعكاس مصالح بارز إذ عند تحليل هذه المواقف لا يمكن أن يستبعد من المناقشة قضايا أوسع مثل المصالح الأمريكية والسوفيتية في الخليج والشرق الأوسط ككل يجب على المرء أن يأخذ في الاعتبار العلاقات الثنائية بين القوى العظمى وأنظمة معينة في المنطقة، مثل علاقة الولايات المتحدة "الخاصة" بالمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، أو عوامل المنطقة، مثل السياسة العربية الداخلية، والتدخل السوفيتي في أفغانستان، والصراع العربي الإسرائيلي. ومع ذلك، مع تصاعد المبالغة في تبسيط الأمور، سيتركز الاهتمام على العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مع كل من العراق وإيران وتأثير هذه العلاقات على مسار القتال. سيتم ذلك في سياق حصة القوى العظمى في الحرب، وأعمالها العسكرية والدبلوماسية في محاولة التأثير على مسار ونتائج الصراع ، والمكاسب والخسائر من حيث التأثير على المقاتلين وفي المنطقة بشكل عام.

إشكالية البحث

لطالما كانت الدول العظمى قد اقتسمت مناطق النفوذ حول العالم وبما أن ذلك الاقتسام لم يشمل بعض مناطق العالم التي اختارت مبدأ عدم الانحياز فقد بقيت الدول غير المنحازة هدفا لسياسات الدول العظمى من أجل إيجاد نوع من المصالح معها بما يضمن على الأقل منع انحيازها لأحد طرفي النزاع العالمي الذي كان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي طرفاه الأساسيان ولذلك سعت كل من الدولتين للاستفادة من أي أزمة تحدث بين تلك الدول لتحقيق غاياتها المتمثلة في مد النفوذ واستغلال حاجات كلا طرفي الأزمة أو أحدهما وما يتبع ذلك من الحصول على منفعة معينة سواء من الناحية السياسية او العسكرية والتي بالتأكيد تنطوي على مصلحة اقتصادية فماهي مصالح كل من الدولتين في حرب بين العراق وإيران وهل كان سعيهما لإنهاء الحرب وحل النزاع وفق مبادئ القانون الدولي أم أن مواقفهما خضعت لسياسة الاصطفاف التي تنطوي على المصالح البحتة بغض النظر عن النتائج القاسية والويلات التي يسببها استمرار النزاع حيث اقتصر البحث على دراسة الفترة الأولى من بدء الحرب لإظهار الأوضاع السياسية في تلك الفترة والتركيز بشكل أساسي على سنوات تلك المأساة التي غيرت مجريات الأحداث على مستوى المنطقة خصوصا وانها بدأت بعد قيام الثورة الاسلامية في إيران بفترة وجيزة جدا

منهج البحث

اعتمد البحث على منهج البحث التاريخي القائم على قراءة الاحداث و واستطلاع اهم اخبار الصحف العالمية التي روت أحداثها ونواقف الدول الكبرى من الحرب وكذلك أبرز الكتب التي تناولت موضوع الخرب العراقية الإيرانية

عندما بدأت حرب الخليج الأولى كانت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر فترة رئاسة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ومن ثم تسلم بعده الرئيس .دونالد ريغان و سنبدأ في معالجة هذا البحث بدراسة موقف ودور كلا الادارتين في هذه الحرب

إدارة كارتر وحرب الخليج الأولى:

عندما اندلعت حرب الخليج في 22 سبتمبر 1980م ،خلقت صعوبات ومخاطر محتملة للولايات المتحدة لا تزال حقيقية تتبع هذه الصعوبات والمخاطر بشكل أساسي من الواقع الاستراتيجي المتمثل في أن 60 في المائة من تجارة النفط العالمية تأتي من منطقة الخليج مع الشحنات الإيرانية والعراقية بالفعل تخشى إدارة كارتر من أن انتشار العنف في المنطقة قد يؤدي إلى نقص حاد في البترول من شأنه أن يقوض القوة الاقتصادية الغربية والتماسك السياسي. شدد الرئيس السابق كارتر على هذا القلق عندما أعلن أنه بينما كان الغرب في وضع يسمح له بالتعامل مع انقطاع الإمدادات الإيرانية والعراقية، كان من الضروري مع ذلك "عدم التعدي" على قدرة الموردين الآخرين على شحن النفط إلى الخارج من الخليج "[1].

بينما كانت هناك مصالح غربية كبيرة، كانت إدارة كارتر عملياً عاجزة عن التأثير على مسار القتال في شط العرب، وبالتالي اتخذت موقفاً محايداً، وبذلك تم استبعاد التدخل العسكري المباشر من قبل إدارة كارتر، وفقط في حالة محاولة إيران حصار مضيق هرمز، سيتم استدعاء السفن الحربية والطائرات الأمريكية. كان لدى الولايات المتحدة بالفعل قوة عمل بحرية في مكان قريب من بحر العرب منذ التدخل السوفيتي في أفغانستان قبل عام [2]، ومع ذلك، كما هو الحال في كثير من الأحيان في الشرق الأوسط، حيث يبدو أن الأحداث تشكل القرارات وليس العكس، في غضون أربع وعشرين ساعة من إعلان إدارة كارتر للحياد، طلب قادة المملكة العربية السعودية مساعدة عسكرية أمريكية ضد هجوم إيراني محتمل،

وكان رد إدارة كارتر هو إرسال أربع طائرات استطلاع أواكس (أنظمة الإنذار والتحكم المحمولة جواً) مع أنظمة الدعم الأرضي الخاصة بها إلى المملكة، كما حدث من قبل، في مارس 1979م أثناء الحرب الحدودية بين شمال وجنوب اليمن، في هذه الحالة، أثبتت أنها الوسيلة المثالية للولايات المتحدة لإظهار اهتمامها بأمن المملكة العربية السعودية دون استفزاز الاتحاد السوفيتي من خلال إدخال أنظمة عسكرية "هجومية" جديدة.[3]

تم اعتبار إرسال أواكس متسقًا مع "مبدأ كارتر" بأن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القوة العسكرية لحماية إمدادات النفط الخليجية من التهديدات الخارجية،لكن من خلال الرد على السعودية بهذه الطريقة، يبدو أن إدارة كارتر وسعت التزام الولايات المتحدة أكثر، وأثارت إمكانية إدخال القوة العسكرية الأمريكية في صراعات إقليمية داخلية من أجل ضمان استمرار تدفق النفط، علاوة على ذلك، شرعية تدخلات الولايات المتحدة، مستوحاة من طلب المملكة العربية السعودية بالحماية العسكرية، في جهد تعاوني عسكري مع حلفائها الغربيين لزيادة وجودهم البحري الجماعي في بحر العرب ومنطقة المحيط الهندي، في أقل من ثلاثة أسابيع تمت زيادة السفن الحربية المتحالفة من 30 إلى 60 ، بما في ذلك السفن الحربية من فرنسا وبريطانيا وأستراليا، وكذلك من الولايات المتحدة[4]. تم اتخاذ هذا الإجراء في عجلة من أمره

[1]New York Times, 25 Sept. 1980.

[2]تضمنت قوة المهام البحرية الأمريكية ما مجموعه 18 سفينة قتالية و 13 سفينة دعم برئاسة حاملات الطائرات ميدواي وأيزنهاور. يمكن لكل منهما إطلاق حوالي 170 طائرة. كان لدى فرنسا أيضًا فرقة عمل مكونة من 14 سفينة،كجزء من الوجود الغربي في المنطقة. واشنطن بوست، 3 أكتوبر 1980.

[3]نيويورك تايمز، 30 سبتمبر 1980.

[4]. واشنطن بوست، 20 أكتوبر 1980.

اعتقاداً منه أنه بعد إرسال طائرات أواكس إلى المملكة العربية السعودية، كان من المرجح أن يكون اتخاذ إجراء على أساس متعدد الجنسيات مقبولًا سياسيًا لدول الخليج أكثر من اتخاذ إجراء أمريكي أحادي الجانب.

على عكس الدعاية التي صاحبت إرسال أواكس، ربما كان المقصود منها أن تكون رادعًا نفسيًا لإيران، فقد تم تنفيذ الزيادة في الوجود البحري للحلفاء في المنطقة بأقل قدر من الدعاية. لم تكن هناك إعلانات رسمية أو اجتماعات لإدارة الأزمات ذات وضوح عالٍ بين الحلفاء، الذين كانوا يحاولون على ما يبدو تجنب ظهور رد الفعل المبالغ فيه على أزمة حرب الخليج، وفي الوقت نفسه، يحاولون تجنب الاستفزاز غير الضروري من جانب الاتحاد السوفيتي، في غضون ذلك، أطلقت الولايات المتحدة على عجل جهدًا لتعزيز قوة الرد السريع، قوة الانتشار السريع (RDF) ،التي لا تزال في مراحلها الأولى من التطور.

خلال الأسابيع الأولى من الحرب، من وجهة نظر الولايات المتحدة، لم يحدث الأسوأ، في الواقع، كمنتج ثانوي، ربما تكون الأزمة قد عززت الموقف الدفاعي لأمريكا في المنطقة، من خلال وضع المزيد من الطائرات والسفن على مسافة قريبة من القتال، تمكنت إدارة كارتر من ممارسة تأثير رادع ضد اتساع نطاق الحرب، كان يعتقد في ذلك الوقت أن العراق كان يخطط لشن هجمات ضد إيران من عمان والمملكة السعودية[5].

إذا كان هذا هو الحال، فإن إدارة كارتر كانت في وضع يمكنها من تثبيط هذين البلدين عن التدخل عسكرياً، وبالتالي لاحتواء الصراع، وفي الوقت نفسه، ذكّرت إيران والعراق بأن الولايات المتحدة عازمة على منع الحرب بينهما حتى لا يمنع وقف تدفق النفط إلى بقية العالم.

للتعبير عن تقديرهم للموقف الغربي، رد السعوديون بالمثل من خلال عمل سريع من جانبهم لتخفيف الضغط على إمدادات النفط بسبب الحرب. بعد أيام قليلة من إرسال أواكس، قررت المملكة العربية السعودية زيادة إنتاجها من النفط ونظمت جهودًا مماثلة مع منتجين رئيسيين آخرين مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة. كان لهذا الإجراء أثر في عزل سوق البترول العالمية عن آثار الحرب[6]. وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أنه قبل القرار السعودي بزيادة إنتاج النفط، نجحت إدارة كارتر في الحد إلى درجة معينة من الشعور بالأزمة من خلال الإعلان عن `` مخزونات النفط من النفط الرئيسي في العالم "كانت الدول المستهلكة في أعلى مستوياتها على الإطلاق[7].

من خلال طلب المساعدة العسكرية الأمريكية كانت الدول المستهلكة في أعلى مستوياتها على الإطلاق "، من خلال طلب المساعدة العسكرية الأمريكية ودعم الجهود الأمريكية لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة، بدا القادة السعوديون أقل حذرًا مع مثل هذا التعاون العسكري المباشر عما كانوا عليه في الماضي، على الرغم من أن إدارة كارتر، في هذه المرحلة المبكرة، لم تركز بشكل مباشر على الإستراتيجية طويلة المدى لبناء القوات الأمريكية في منطقة الخليج، إلا أن الجانب الأمريكي كان ينظر إلى الأزمة على أنها خطوة أولى حاسمة في تعاون عسكري أوثق مع السعودية في المستقبل، وتعليقًا على الارتياح على التعاون العسكري الأمريكي السعودي، نُقل عن مسؤول في إدارة كارتر قوله إن

---

[5]– نيويورك تايمز، 12 تشرين الأول / أكتوبر 1980.

[6].On this matter , see Access to Oil- The United States Relationship . Saudi Arabia and Iran , report of the Committee on Energy and N Resources , Henry M. Jackson , Chairman , U.S. Senate , U.S. Govert Printing Office , Washington , 1977. The report emphasizes Iran's role in blo any " threats to the continuous flow of oil through the Gulf

[7].المرجع نفسه، 25 سبتمبر 1980م. تم تقدير احتياطيات النفط في الولايات المتحدة بـ 100 يوم واشنطن بوست، 28 سبتمبر 1980.

الولايات المتحدة في وضع أفضل بكثير للمضي قدمًا في بناء إطار أمني في جنوب غرب آسيا[8]. ومع ذلك، بمجرد أن بدا أن الحرب لن تمتد إلى الدول المجاورة، وحققت الولايات المتحدة هدفها المباشر المتمثل في الحفاظ على تدفق النفط من منطقة الخليج،

كانت إدارة كارتر قلقة من أن الاتحاد السوفييتي يتمتع بسلطة دبلوماسية أكبر بكثير من الولايات المتحدة في الأزمة، لم يكن لموسكو علاقات فاعلة مع كلا الطرفين المتحاربين فحسب، بل كانت أيضًا المورد العسكري الرئيسي للعراقيين. وبالتالي، كانت في وضع يمكنها من جني مزايا دبلوماسية. كان أحد المخاوف، كما في حرب عام 1971م بين الهند وباكستان ،أن تقدم موسكو نفسها كوسيط في محادثات السلام بين طهران وبغداد، إذا حدث ذلك، فقد تكتسب موسكو أيضًا نفوذًا سياسيًا جديدً في المنطقة يمثل تطور كبير سعت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة إلى منعه.مع أخذ ذلك في الاعتبار، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق إدموند موسكي أعلن عن "مبدأين" رئيسيين في اقتراح إنهاء حرب الخليج:

نعتقد أنه يمكن ويجب حل هذا الصراع من خلال احترام القانون الدولي – يجب عدم الاستيلاء على الأراضي بقوة السلاح، ويجب حل النزاعات بالوسائل العملية. ودعونا نؤكد أيضًا على مبدأ آخر سيكون ضروريًا لحل سلمي لهذا الصراع، إنه مبدأ أن يجب ألا يسعى أي من الطرفين للتدخل في شؤون الطرف الآخر.[9]

كانت النقطة الأولى موجهة إلى العراق الذي، كما هو مذكور أدناه، أثار القلق في واشنطن من خلال ما كان يُنظر إليه على أنه محاولة لفصل إقليم خوزستان المنتج للنفط عن باقي المناطق في إيران، النقطة المتعلقة بعدم التدخل تشير إلى إيران حيث اعتبرت إدارة كارتر أن شكوى العراق من أن إيران كانت تحاول تصدير علامتها التجارية الخاصة بالثورة إلى السكان الشيعة في العراق صحيحة. ربما يكون الأهم من ذلك أن إدارة كارتر، من خلال ذكر هذه المبادئ، كانت تحاول منع أي تدخل من جانب الاتحاد السوفيتي.

سبب آخر لقلق إدارة كارتر كان إمكانية تحقيق نصر عراقي نهائي والذي من شأنه أن يؤدي إلى ما أسماه الرئيس السابق كارتر "تقطيع أوصال" إيران، وفي تعبيره عن هذا القلق قال كارتر إن القوات العراقية قد تجاوزت هدف الحرب وهو السيطرة على ممر شط العرب المائي و'عدم وجود أراض إيرانية ... اقتطاع جزء من إيران لفصله عن العراق. الباقي لن يكون في مصلحتنا.[10]

كان يُعتقد أنه، في مثل هذا الاحتمال، ستغرق إيران في حرب أهلية وأن الاتحاد السوفيتي سيتدخل، إما بشكل مباشر أو غير مباشر مع وضع هذه الاحتمالات في الاعتبار، كانت إدارة كارتر تميل بشكل متزايد إلى التخلي عن الحياد الصارم وتزويد إيران بقطع الغيار التي تمس الحاجة إليها لتشغيل معداتها العسكرية الأمريكية الصنع كان هناك من بين مستشاري كارتر (بما في ذلك زبيغنيو بريجنسكي) الذين جادلوا بأنه بما أن العراق كان يتلقى قطع غيار لمعداته السوفيتية،يجب على الولايات المتحدة تصحيح الخلل من خلال توفير قطع الغيار اللازمة لإيران إذ من المأمول أن يمنع مثل هذا الإجراء انهيار إيران لقد اعتقدوا أن نظام الخميني مناهض للسوفييت وأمريكا ".[11]

بالإضافة إلى ذلك، وبما أنه كان موسم انتخابات رئاسية في الولايات المتحدة، فقد أدرك مسؤولو إدارة كارتر أن القادة الإيرانيين اعتبروا الحملة الانتخابية الأمريكية عاملاً في تحديد شروط الإفراج عن الرهائن المحتجزين في السفارة الأمريكية في طهران. لذلك، كان عرض قطع الغيار مقابل إطلاق سراح الرهائن وسيلة مغرية للغاية لتعزيز فرص

[8].New York Times, 12 Oct. 1980.
[9]9 Ibid., 21 Oct, 1980.
[10]Ibid., 19 Oct. 1980.
[11]11. Ibid., 22 Oct, 1980.

كارتر في إعادة انتخابه. إذا تم إطلاق سراح الرهائن بأمان، فسنقوم بتسليم العناصر التي تمتلكها إيران والتي اشتروها ودفعوا ثمنها، وكان الرئيس السابق يشير إلى ما يقدر بنحو 240 مليون دولار من المعدات العسكرية التي تم شراؤها بالفعل ولكن لم تتلقاها إيران، والتي تم تجميدها مع الأصول الإيرانية الأخرى عند احتجاز الرهائن، ستحافظ الولايات المتحدة على حيادها بالامتناع عن بيع معدات عسكرية "إضافية" لإيران ".[12]

لم تتضمن بنود الاتفاقية التي أدت في النهاية إلى الإفراج عن الرهائن إشارة محددة إلى قطع غيار عسكرية، على الرغم من التقلبات في تقدم المفاوضات حول الرهائن، أراد الإيرانيون بوضوح التوصل إلى اتفاق قبل الاضطرار إلى التعامل مع إدارة ريغان، في هذه الحالة، تم إطلاق سراح الرهائن بينما كان تنصيب الرئيس ريغان قيد التنفيذ، في تلك المرحلة، وصلت حرب الخليج إلى طريق مسدود وبدا أن إيران في خطر أقل مما كانت عليه في مرحلة سابقة.

إدارة ريغان

حافظت إدارة ريغان على موقفها المحايد واتبعت السياسات التي وضعتها الإدارة السابقة تجاه العراق وإيران، وواصلت تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة من خلال إبرام اتفاقية وصول لاستخدام المرافق الجوية والبحرية في باكستان.[13]

"(مع ساحلها على بحر العرب، تُعتبر باكستان جزءًا لا يتجزأ من منطقة الخليج). بناء وحدات عسكرية لقوة الانتشار السريع (RDF) التي أصبحت جاهزة للعمل، كما هو موضح في التدريبات العسكرية التي نظمتها الولايات المتحدة والتي جرت في العديد من الدول العربية والأفريقية (بما في ذلك عمان) في 1981م و 1982م،

يبدو أن كل هذا يعزز قدرات الولايات المتحدة للتدخل العسكري في الخليج، علاوة على ذلك، عززت إدارة ريغان التعاون العسكري الأمريكي السعودي من خلال بيع المملكة العربية السعودية طائرات أواكس، وبالتالي طمأنة القادة السعوديين بأن الإدارة الأمريكية، على الرغم من قربها من الكيان الصهيوني، ملتزمة بشدة بمواصلة سياسة دعم المملكة العربية السعودية والدفاع عن منطقة الخليج،

فيما يتعلق بإيران، مع ذلك حاولت إدارة ريغان أن تضع مسافة بينها وبين الإدارة السابقة من خلال توبيخ غير مباشر لعقد صفقة الرهائن، وقالوا إنهم ما كانوا ليتفاوضوا مع الإيرانيين للإفراج عنهم. "أُلغي وعد إدارة كارتر السابق بتقديم 240 مليون دولار لقطع غيار عسكرية.[14]

وفقًا لوزير الخارجية الأسبق ألكسندر هيج، لن تكون هناك معدات عسكرية مقدمة إلى حكومة إيران سواء بموجب التزامات سابقة أو ترتيبات تعاقدية،(بموجب الطلبات غير المعلنة)حتى الآن ".[15]

واصلت إيران طلب قطع غيار عسكرية من الولايات المتحدة، ومع ذلك،لاسيما بالنسبة للطائرات المقاتلة الثمانين الأمريكية الصنع من طراز F–14 والتي ورثتها من عهد الشاه الراحل حيث تم تقديم آخر طلب من هذا القبيل في ديسمبر 1981م. وفي تلك المناسبة، كما هو الحال في جميع الحالات الأخرى، تمسكت إدارة ريغان بسياستها المتمثلة في حظر تصدير المعدات العسكرية والمواد عالية التقنية إلى إيران. [16]

---

[12] **Washington Post, 29 Oct. 1980.**

[13] **.استخدام القاعدة البحرية الباكستانية في غواندر والمطار الجوي في بيشاور. نيويورك تايمز، 5 مارس 1981م.**

[14] **. المرجع نفسه، 19 فبراير 1981م. خلال الحملة الرئاسية عام 1980م ،ومع ذلك،دعم المرشح رونالد ريغان المفاوضات على أساس النقاط الأربع لآية الله الخميني ولم ينتقد تكتيكات إدارة كارتر بمجرد بدء المفاوضات.**

[15] **حثَّ هيغ الشركات الأمريكية على توخي الحيطة والحذر قبل استئناف التجارة مع إيران. واشنطن بوست ، 29 يناير 1981.**

[16] **.نيويورك تايمز ، 13 ديسمبر 1981 .**

على عكس هذا الموقف الصارم تجاه إيران، أرادت إدارة ريغان تحسين العلاقات مع العراق. في أوائل عام 1981م ، فيشرح خطة إدارة ريغان لتطوير "إجماع استراتيجي" لمواجهة التوسع السوفيتي، أشار هيغ إلى إمكانية تحسين العلاقات الأمريكية العراقية، وقال إن واشنطن لاحظت "بعض التحول" في السياسة العراقية ، ناجم جزئياً عن "شعور أكبر بالقلق بشأن سلوك الإمبريالية السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط". [17]

كان هيج يشير إلى ما تعتبره الولايات المتحدة تغير في اتجاهات الدبلوماسية العراقية من موقف راديكالي إلى موقف أكثر اعتدالاً، وشمل هذا التغيير علاقات وثيقة مع الأردن، وتقارب مع المملكة العربية السعودية، وتدهور العلاقات السوفيتية العراقية، ربما كان الأهم من ذلك أن الولايات المتحدة كانت ولا تزال تأمل (باستثناء بالطبع تغيير النظام في ظل المواقف الحالية) في أن يتخذ العراق وجهة نظر أكثر تفضيلاً لدور الولايات المتحدة في أمن الخليج وموقف وسطي بشأن الصراع العربي الإسرائيلي ورفضت إدارة ريغان باستمرار بيع الأسلحة لإيران واتبعت سياستها المتمثلة في البقاء على الحياد في حرب الخليج، في الواقع، في السنوات الأخيرة، بدا الوضع ناضجًا جدًا للتحول المذكور أعلاه من قبل العراق لدرجة أن أحد المحللين دفع إلى تسميته "فرصة الغرب". [18]

استمرت العلاقات العراقية الأمريكية في التحسن على الرغم من قصف الكيان الصهيوني لمفاعل نووي بالقرب من بغداد في يونيو 1981م. أدانت إدارة ريغان الهجوم ووجهت اللوم إلى الكيان الصهيوني في تصويت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تمت الموافقة على نص القرار من قبل كل من الولايات المتحدة والعراق واعتبر أقسى لوم للكيان الصهيوني على الإطلاق صادقت عليه الولايات المتحدة في الأمم المتحدة. [19]

ثم تم تمهيد الطريق لمزيد من التقدم في العلاقات بين البلدين، وفي عدة مناسبات على مدى السنوات الثلاث الماضية، أعرب الرئيس صدام حسين عن اهتمامه بتوسيع الاتصالات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة[20].

وردت إدارة ريغان بالمثل، شُطب العراق من قائمة الدول المتهمين بمساعدة الإرهاب والتحريض عليه، وبالتالي رفع القيود الأمريكية المفروضة على الصادرات إلى العراق. [21] "تقدر التجارة الأمريكية مع العراق بمليار دولار سنويًا، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لاتزود العراق بالسلاح، إلا أنها دعمت باستمرار سياسة فرنسا في إمداد ذلك البلد بالمعدات العسكرية، والذي نما الآن ليشكل ثلث واردات العراق ويأتي الباقي من الاتحاد السوفيتي،

كما ذكرنا سابقًا، رفضت إدارة ريغان جميع طلبات إيران العديدة للحصول على معدات عسكرية وقطع غيار، للالتفاف على هذا الحظر، اتجهت إيران إلى عدد من الدول في أوروبا الشرقية والغربية وكذلك إلى الكيان الصهيوني وسوريا وليبيا وكوريا الشمالية، ويقدر أحد التقديرات أن الرقم يتراوح بين 100 و 200 مليون دولار من الأسلحة وقطع الغيار

[17].المرجع نفسه ، 20 مارس 1981. تبع ذلك هيج بإرسال نائب مساعد توجه وزير الخارجية موريس دريبر إلى بغداد لإطلاع العراق على جولة هيغ في عواصم الشرق الأوسط الأخرى ولتوضيح وجهات نظر إدارة ريغان بشأن المنطقة.

[18].Ibid., 20 March 1981. Haig followed this by sending DeputySecretary of State Morris Draper to Baghdad to brief Iraq on Haig's tour of other Middle East capitals and to clarify the Reagan administration's views on the region. 18, See Adeed Dawisha, 'Iraq: the West's Opportunity, Foreign Policy, no. 41 (Winter 1981/82), pp. 134-53.

[19].واشنطن بوست، 19 يونيو 1981م. كما أوقفت الولايات المتحدة مؤقتًا تسليم أربع قاذفات مقاتلة من طراز F-16 إلى الكيان الصهيوني.

[20]. ABC News , ' Issues and Answers ' , 28 June 1981 ; and Time (19 July 1982) .

[21] 21. This cleared the way for the US Department of State to approve export licences for the sale of six civilian versions of C130 Hercules transport planes to Iraq despite strong congressional opposition . The Times , 28 May 1982 .

والذخيرة التي تم تسليمها إلى إيران من أوروبا الغربية في الأشهر الثمانية عشر الأولى من الحرب، ما يقرب من نصف هذا المبلغ تم توفيره أو توفيره من قبل الكيان الصهيوني، والباقي من قبل تجار في السوق الدولية، وقد يكون لبعضهم أيضًا صلات مع الصهاينة. هذا التنوع في مصادر الأسلحة ليس جديدًا على إيران، فقد بدأت إيران في عهد الشاه بالفعل في تنويع مورديها من خلال شراء أسلحة من الاتحاد السوفيتي.[22]

مع ذلك، إذا حكمنا على حجم القوات المسلحة الإيرانية، لم يكن بوسع إيران أن تستمر في جهودها الحربية، ناهيك عن قلب المد ضد العراقيين، بالاعتماد على سوق السلاح الدولي، يبدو من المرجح أن إيران حلت مشكلة قطع غيارها العسكرية باكتشاف مخزونها الخاص، يبدو أن القوات المسلحة الإيرانية، بعد عام من الفوضى أو أكثر من القتال، تمكنت تدريجياً من `` ترتيب منزلها " واستخدمت كميات هائلة من الذخيرة وقطع الغيار التي تم تخزينها في عهد الشاه، في رأي العديد من المراقبين، كان هذا الحل لمشكلة قطع الغيار، وليس الحماسة الإسلامية، هو الذي كسر الجمود الطويل في الحرب وطرد القوات العراقية الراسخة من الأراضي الإيرانية "،[23]

وهناك سبب آخر لتراجع إيران عن حظوظها في العراق أنه منذ بداية عام 1982م ، خمدت الاضطرابات الثورية داخل حدودها وبدأ التماسك التدريجي في التطور، جاء هذا كتطور مرحب به بالنسبة للولايات المتحدة لأنه، مع وجود نظام موالٍ للسوفييت بجوار إيران في أفغانستان، فإن إيران القوية المناهضة للشيوعية كانت تعتبر حاجزًا مهمًا أمام توسيع النفوذ السوفيتي في منطقة الخليج، لكن الحماسة الثورية الإيرانية استمرت، وكما كان من قبل ، فإن جيرانها العرب الأكثر تحفظًا ينظرون إلى هذا بقلق على أنه مزعزع لاستقرار أنظمتهم، علاوة على ذلك، تعرضت إدارة ريغان لضغوط من المملكة العربية السعودية ودول الخليج والأردن لدعم مقاومة العراق لإيران، رداً على ذلك، كررت الإدارة التزام الولايات المتحدة تجاه أصدقائها في المنطقة، في خطاب استهلالي يلقي الضوء على سياسة الإدارة في الشرق الأوسط، أكد ألكسندر هيج حياد الولايات المتحدة وأضاف: ومع ذلك، فإن الحياد لا يعني أننا غير مبالين بالنتيجة، لدينا أصدقاء ومصالح معرضة للخطر بسبب استمرار الأعمال العدائية نحن ملتزمون بالدفاع عن مصالحنا الحيوية في المنطقة، هذه المصالح والمصالح العالمية تخدمها وحدة الأراضي والاستقلال السياسي لجميع دول الخليج العربي.[24]

رافق هذا الإعلان إعلان هيغ أن الولايات المتحدة ستصبح أكثر نشاطاً في البحث عن حل سلمي لحرب الخليج، على الرغم من أنه من غير المحتمل أن يقبل النظام الإيراني الحالي مبادرة سلام تنبثق إما بشكل مباشر أو غير مباشر من واشنطن، إلا أن تصريح هيغ بدا وكأنه يشير إلى إيران بأن الولايات المتحدة تتمنى علاقات أفضل مع هذا البلد في المستقبل،

[22]. باع الاتحاد السوفياتي معدات عسكرية للشاه بلغت تكلفتها أكثر من 51 مليار. تم شراء الأسلحة من موسكو ، ويتم توفيرها الآن من قبل أوروبا الشرقية ومن بينها مضادات للطائرات ، وناقلات الجند المدرعة ، والأسلحة الصغيرة ، والصواريخ المضادة للدبابات. بحلول عام 1978م ، كانت حكومة الشاه تدير مصنعًا لإنتاج صاروخ RPG–7 المضاد للدبابات ، وكان هذا المصنع يعمل بحلول مارس 1982. نيويورك تايمز ، 8 مارس 1982م.

[23]. تشير التقديرات إلى احتواء مناطق تخزين القوات الجوية وحدها 20 إلى 30 مليون قطعة غيار للطائرات أو طائرات الهليكوبتر، هذه الكميات الكبيرة من قطع الغيار والذخيرة "فقدت" نظريًا عند تخزين الكمبيوتر قبل الثورة في إيران توقفت عن العمل، من الواضح أن الإيرانيين نجحوا في رسم خرائط مناطق التخزين ووضع قطع الغيار للاستخدام. واشنطن بوست، 8 أبريل 1982م.

[24]. وزارة الخارجية الأمريكية، بيان صحفي، رقم. 177 ، 26 مايو 1982م.

فيما يتعلق بالعراق، قبل تصريح هيغ مباشرة، كشفت إدارة ريغان أنها كانت على اتصال بدول إسلامية وسيطة بهدف منع القوات الإيرانية من التقدم في العراق (دليل آخر على افتقار الولايات المتحدة إلى النفوذ مع الطرفين المتقاتلين). [25] لم تأبه إيران للنصيحة، وغزت العراق في تموز / يوليو 1982م ، بهدف ليس فقط إسقاط حكومة صدام حسين ولكن أيضًا بهدف إقامة جمهورية إسلامية في العراق، وفي نهاية المطاف نشر الثورة الإسلامية في دول الخليج الأخرى. لكن الغزو الإيراني فشل، ومرة أخرى وصلت الحرب إلى طريق مسدود، منذ ذلك الحين نجح العراق في صد العديد من الهجمات الأخرى وفي الوقت الحالي لم تتحقق أسوأ مخاوف الولايات المتحدة.

موقف الاتحاد السوفيتي:

لقد فوجئ الاتحاد السوفييتي، مثل الولايات المتحدة، عندما اندلعت حرب الخليج، على الرغم من علاقاته العسكرية الوثيقة مع العراق، على عكس الولايات المتحدة، فإن الاتحاد السوفيتي ليس مهددًا بفقدان الوصول إلى نفط الخليج لأنه مكتفٍ ذاتيًا من الطاقة، ومع ذلك، وجدت الحرب السوفييت في كتلة من التيارات المتقاطعة فيما يتعلق بمصالحهم ونقاط ضعفهم، لقد رأوا هذا على أنه حرب بين دولتين متجاورتين تحافظان على علاقات مهمة متعددة الأوجه مع الاتحاد السوفيتي، من جهة العراق حليف رسمي مرتبط بموسكو منذ عام 1972م بمعاهدة صداقة وتعاون، ومن ناحية أخرى، جلبت معاداة النظام الثوري في إيران لأمريكا مكاسب مهمة للاتحاد السوفيتي، في الوقت نفسه، كان الاتحاد السوفييتي متورطًا في حرب عصابات في أفغانستان، مما أضاف إلى ما كان القادة السوفييت ينظرون إليه على أنه فوضى على امتداد مناطقهم الجنوبية، في وقت مبكر جدًا من الحرب، أندريه جروميكو وزير الخارجية السوفياتي، أكد الموقف الحيادي للحكومة السوفيتية.[26]

ثم تبع ذلك دعوة الرئيس ليونيد بريجنيف لبغداد وطهران للجلوس إلى طاولة المفاوضات، وحذر من أن الحرب قد توفر ذريعة للولايات المتحدة للتوغل في إيران عسكريًا والسيطرة على نفط الخليج بحجة تحرير الرهائن الأمريكيين[27].

كما أدانت وسائل الإعلام السوفيتية إدارة كارتر لإرسالها طائرات أواكس إلى السعودية، وزيادة قوة المهام البحرية الغربية في بحر العرب والمحيط الهندي، ولكن لا بد أن نذكر وجود السوفييت بأسطول يضم 12 سفينة قتالية و 17 سفينة دعم في المنطقة[28]، وذلك من أجل موازنة الوجود العسكري المتزايد للولايات المتحدة، وكان القلق السوفييتي بشأن القبول المتزايد لهذا الوجود (الناجم جزئيًا عن حرب الخليج) من قبل الدول الخليجية، قد بدا واضحاً من قيام بريجنيف بدعوة الولايات المتحدة والقوى العالمية الأخرى للانضمام إلى الاتحاد السوفيتي في اتفاق رسمي لنبذ التدخل العسكري في الخليج، وضمان تدفق النفط إلى بقية العالم وفي 23 فبراير 1981م كرر الزعيم السوفيتي الاقتراح لإدارة ريغان المنتخبة حديثًا".[29]

فيما يتعلق بالمقاتلين في حرب الخليج، حافظ الاتحاد السوفيتي على موقف منعزل تجاه العراق في تقرير مشترك صدر في أكتوبر 1980م، في ختام المحادثات بين بريجنيف والرئيس السوري حافظ الأسد في موسكو، لم يرد ذكر لحرب الخليج، التي كانت في أسبوعها الثاني، بدلاً من ذلك، كان هناك مدح للثورة الإيرانية، وحاول البيان بوضوح كبح

[25].Washington Post, 27 May 1982 26. New York Times, 26 Sept. 1980.

[26]. New York Times, 26 Sept. 1980

[27]In a Kremlin speech in honour of President Reddy of India. Ibid., 1 Oct. 1980. ،

[28].Washington Post, 28 Sept. 1980.

[29]. اقترح لأول مرة في خطاب أمام البرلمان الهندي. نيويورك تايمز ، 11ديسمبر 1980. تكرر نفس الاقتراح في خطاب أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي. نيويورك تايمز ، 24 فبراير 1981.

جماح العراق بإعلانها أن موسكو ودمشق "تدعمان حق إيران غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها بشكل مستقل دون أي تدخل من الخارج".[30]

ربما لم يكن هذا غير متوقع تمامًا لأن العلاقات السوفيتية العراقية كانت متوترة منذ أواخر السبعينيات وكان القادة السوفييت غاضبين بشكل خاص عندما أمرت الحكومة العراقية، في عام 1978م ،بإعدام 21 شيوعيًا لمحاولتهم تخريب الجيش على الرغم من تدخل الاتحاد السوفياتي وبلغاريا وألمانيا الشرقية نيابة عن الشيوعيين المنكوبين، استمرت عمليات الإعدام، ثم خفض العراق عدد العراقيين الذين يتلقون تدريبات عسكرية في الاتحاد السوفيتي تعبيراً عن قلقهم من التلقين الماركسي هناك أيضاً في عدة مناسبات كانت الخلافات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والعسكرية، حيث بدأت بغداد تتطلع أكثر فأكثر إلى الغرب لتوسيع تعاملات تتعلق بالتجارة والتكنولوجيا والمعدات العسكرية"[31]

وظهر مؤشر آخر على مزيد من التدهور في العلاقات السوفيتية العراقية خلال المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي في شباط / فبراير 1981م ،عندما أعلن رئيس الحزب الشيوعي العراقي عزيز محمد بموافقة الكرملين وطالب بإنهاء الحرب ضد إيران بانسحاب فوري للقوات العراقية من إيران، وعلى عكس المؤتمر السابق عام 1976م ،لم يرسل حزب البعث العراقي ممثلين عنه ".[32]على عكس هذه العلاقات المضطربة مع العراق، أعرب القادة السوفييت والصحافة، في مناسبات عديدة، عن دعمهم للثورة في إيران وفي تقريره إلى المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي، بدا الرئيس بريجنيف أكثر ودية مع إيران من العراق، مشيدًا بالثورة الإيرانية باعتبارها "حدثًا رئيسيًا على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة [وهو] ذو طبيعة محددة وذلك مهما كانت معقدة ومتناقضة، فهي في الأساس ثورة مناهضة للإمبريالية، على الرغم من أن رد الفعل في الداخل والخارج يسعى لتغيير هذه الميزة '. تمنى بريجنيف للإيرانيين النجاح في ثورتهم وعرض "تطوير علاقات جيدة مع إيران على أساس مبادئ المساواة والمعاملة بالمثل" [33]

يبدو أن كلمات بريجنيف تعكس أيضًا حقيقة أن القيادة السوفيتية لم تعد تخشى، على الأقل على المدى القصير، من قوة نموذج الثورة الإسلامية الإيرانية وآثارها المحتملة في إلهام الإحياء الديني أو السخط بين السكان المسلمين في جمهوريات آسيا الوسطى في الاتحاد السوفيتي،

حتى هذه اللحظة تداخلت حرب الخليج وأزمة الرهائن وكانت إيران في عزلة شبه كاملة عن الغرب، في ظل هذه الظروف، كان القادة السوفييت يأملون أن يؤدي ذلك إلى حث إيران على اللجوء إليهم طلباً للمساعدة، كما اعتقدت القيادة السوفيتية أنه مع الإفراج عن الرهائن الأمريكيين، قد تتجه الولايات المتحدة وإيران نحو التقارب، لا سيما في ظل حاجة إيران إلى قطع غيار عسكرية لمواصلة حربها مع العراق، لإحباط مثل هذا الاحتمال، كانت موسكو مستعدة لتزويد إيران بالأسلحة السوفيتية، لكن من الواضح أن إيران رفضت العرض".[34]

على الرغم من هذه الجهود "لمغازلة" إيران، لم تتمكن موسكو من الاستفادة من العلاقات المتوترة بشدة بين الولايات المتحدة وإيران ولم تحرز أي تقدم في تحسين وضعها في إيران، كانت هناك مناسبات تعهد فيها الحكام الإسلاميون الإيرانيون بمعاملة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بنظرة انتقادية مماثلة طالما رفضت موسكو التخلي عن موقفها

[30]. Washington Post, 11 Oct. 1980.
[31] .New York Times, 3 Feb. 1980 and 28 Sept. 1980.
[32].Washington Post, 3 March 1981..
[33] .Washington Post, 3 March 1981.
[34]Report of the Central Committee of the CPSU to the XXVI Congress of the Communist Party of the Soviet Union and the Immediate Tasks of the Party home and Foreign Policy, 23 Feb. 1981 (Novosti Press Agency Publishing House Moscow, 1981)p. 23

المحايد في حرب الخليج في مواجهة العدوان العراقي السافر على إيران " ،هكذا كانت الرسالة التي نقلها رئيس الوزراء الإيراني محمد علي رجائي للسفير السوفياتي فلاديمير فينوغراد وقد نشرته الحكومة الإيرانية، وكان موضوع الخلاف الآخر الذي ذكره رجائي هو التدخل السوفييتي في أفغانستان، على الرغم من جهود السوفييت لربط وكالة المخابرات المركزية بحركات المقاومة في كل من إيران وأفغانستان "[35]

وقد تكررت التصريحات السوفيتية التي تركز على هذا التأكيد طوال عام 1981.[36]

إن الطلب الإيراني لإعادة التفاوض بشأن سعر الغاز الطبيعي المشحون إلى الاتحاد السوفيتي عبر خط الغاز الطبيعي الإيراني (IGAT) هو قضية أخرى لم تحل بين البلدين، حتى قبل حرب الخليج، انخفض تدفق الغاز الطبيعي الإيراني نتيجة انخفاض إنتاج النفط، كان هناك قطع كامل في مارس 1980م، عندما رفضت موسكو المطالب الإيرانية بزيادة خمسة أضعاف لرفع السعر إلى مستويات السوق العالمية ".[37]

من الواضح أن "مغازلة" الاتحاد السوفيتي لإيران تسببت في إحباط الكرملين الذي اشتكى من عدد من السياسات الإيرانية، بما في ذلك التعليقات المتكررة المناهضة للسوفييت من قبل القادة الإيرانيين في مارس 1982م ، أعربت البرافدا عن استيائها من إيران في تعليق على وضع العلاقات الإيرانية السوفيتية وأشارت إلى أن التجارة السوفيتية مع إيران بلغت 800 مليون روبل مقارنة بـ 700 مليون روبل في عام 1978م ، العام الأخير من عهد الشاه، صنفته برافدا على أنها "ليست سيئة". وشكت، مع ذلك من أنه "لسوء الحظ، لا يمكن تقديم مثل هذا الادعاء بشأن مجالات أخرى من العلاقات السوفيتية الإيرانية، التي تضررت في العامين أو الثلاثة أعوام الماضية"، أدرجت برافدا تقليص الوجود الدبلوماسي السوفيتي في طهران، وإغلاق القنصلية السوفيتية في رشت، وإغلاق جمعية العلاقات الثقافية السوفيتية الإيرانية، وإغلاق البنك الإيراني–السوفياتي، والحظر المفروض على المراسلين السوفييت، وإغلاق العديد من الصحفيين المشاريع المشتركة الأخرى، كأمثلة

كانت البرافدا منزعجة بشكل خاص لأن إيران استمرت في الحديث عن الاتحاد السوفيتي باعتباره أحد "تهديدين" من الشمال. (كان ذلك من الجنوب هو الولايات المتحدة)، وقالت الصحيفة إن "المساواة بين السياسات السوفيتية والأمريكية يصور بشكل معاكس سياسات أمتنا ويتجاهل حقيقة الأحداث الدولية"، وذكر إيران بأن الاتحاد السوفيتي قد منح إيران حقوق العبور عبر الأراضي السوفيتية بعد أن أمرت الولايات المتحدة بفرض حصار على الطريق البديل عبر الخليج خلال أزمة الرهائن، على الرغم من أن الحصار لم يعد ساري المفعول، إلا أن الاتحاد السوفيتي وسع هذه الحقوق لتشمل إيران خلال حربها مع العراق، ربما يكون من الجدير بالذكر أن هذا التعليق من قبل برافدا، مثل جميع الصحافة السوفيتية الأخرى والتعليقات الإذاعية، تجنب انتقاد آية الله الخميني واقترح بدلاً من ذلك أن المواقف الإيرانية المناهضة للسوفييت قد تم تشجيعها من قبل الجماعات "اليمينية"، والفكرة التي يجب نقلها هنا هي أن هذه الجماعات تضع "عقبات أمام توسع العلاقات السوفيتية الإيرانية" وتضر "بالاقتصاد الإيراني وقدرة إيران على محاربة الضغوط الإمبريالية".[38]

[35]The Times, 6 Oct. 1980. 35. Washington Post, 16 Feb. 1981.

[36]For examples of this theme, see Foreign Broadcast Information Service/USSR International Affairs (FBIS/USST), 1 July 1981, p. 3, and FBIS USSR, 11Sept. 1981, p. I-2

[37] .Alvin Z. Rubinstein, The Soviet Union and Iran under Khomeini". International Affairs (Autumn 1981), pp. 612-13. Alvin Z. Rubinstein, The Soviet Union and Iran under Khomeini". International Affairs (Autumn 1981), pp. 612-13.

[38]. FBIS/USSR, 10 March 1982, pp. I-2.

علاوة على ذلك، منذ استيلاء الثورة الإسلامية على السلطة في إيران، كان نظام الخميني قد أمسك حزب توده الشيوعي بسلسلة قصيرة متسامحًا معه، لكنه منعه من زيادة عضويته ونفوذه، وظل الحزب محل شك، كما يشير إعلان رئيس الوزراء حسين موسوي، أن أعضاء حزب توده سيواجهون الإعدام إذا فشلوا، عند انضمامهم إلى الحرس الثوري أو غيره من تنظيمات النظام، فيذكر انتمائهم الحزبي. انتهى هذا الارتباط غير المستقر في فبراير 1983م عندما تم اعتقال حوالي 70 من أعضاء حزب توده واتهموا بالتجسس لصالح الروس بعد شهرين، أعلنت الحكومة الإيرانية حل حزب توده، وفي نفس اليوم أمرت ثمانية دبلوماسيين سوفياتيين بمغادرة البلاد، على الرغم من سخطهم، لاشك في أن السوفييت قد ردوا حتى الآن بشكل معتدل نسبيًا من خلال اقتصار أنفسهم على الاحتجاج على طرد الدبلوماسيين. "[39]

في ظل الإخفاق السوفييتي في إقامة روابط أوثق مع إيران، أبقت موسكو أيضًا خياراتها مفتوحة تجاه العراق وقررت في وقت مبكر إصلاح علاقاتها المتدهورة مع بغداد على أمل الحفاظ على النفوذ في العاصمة العراقية بعد الحرب، وكذلك الحفاظ على معاهدة الصداقة بين البلدين سليمة،

في أبريل 1981م ، بعد أكثر من شهر بقليل من المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، احتفل الاتحاد السوفيتي والعراق بالذكرى التاسعة لمعاهدتهما كما لو لم يتغير شيء، وزار وفد عراقي موسكو بهذه المناسبة، وتبادل الرئيس العراقي صدام حسين ونظيره السوفيتي ليونيد بريجنيف رسائل عبرت عن رغبتهما في تعزيز العلاقات القائمة على التعاون المتبادل، صرح بريجنيف:" نحن مقتنعون بأن المعاهدة يمكن أن تخدم بشكل جيد المصالح الأساسية لشعب الاتحاد السوفيتي والعراق في النضال ضد المؤامرات الإمبريالية وتشكيل سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.[40]

من جانبه، وجد العراق أنه موافق على مواصلة المعاهدة مع الاتحاد السوفيتي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى حصول العراق على أسلحة وقطع غيار سوفيتية الصنع من أوروبا الشرقية، من المستبعد جدًا أن يقدم حلفاء الاتحاد السوفيتي مثل هذه الأسلحة دون موافقة سوفياتية مسبقة، وبحسب نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز، فإن هذا الحل غير المباشر لتزويد العراق بالسلاح ساعد العراق والاتحاد السوفيتي على تجنب مأزق كبير. إذا فشلنا (في الحصول على الأسلحة السوفيتية) فقد نكون غاضبين، عدائيين للغاية، هستيريين للغاية ضد الاتحاد السوفيتي، وهو ما قال إنه سيكون خطأ، وأضاف عزيز، 'الآن يمكننا أن نتصرف بهدوء مع الاتحاد السوفيتي دون أن نكون معادين لهم ".[41]

حوالي ثلثي المعدات العسكرية العراقية من صنع سوفياتي (أقل من 95 في المائة في عام 1972م عندما تم التوقيع على المعاهدة) ؛ يأتي الباقي من فرنسا، وبدرجة أقل من بريطانيا وإيطاليا، ووقع العراق عقوداً مع دول شرق وغرب أوروبا لمعدات عسكرية تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات منذ بداية الحرب ".[42]

يواصل الاتحاد السوفيتي التدفق غير المباشر للإمدادات العسكرية إلى القوات المسلحة العراقية وقد قدم مساعدة قيمة للعراق في إصلاح المنشآت الصناعية التي دمرتها الحرب والتي شيدها الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى ذلك، وقع البلدان عددًا من الاتفاقيات التجارية والتكنولوجية، ولكن ليس على نطاق يتجاوز اتفاق عام 1972م، جزء كبير من تجارة العراق الآن مع اليابان وألمانيا الغربية وفرنسا والولايات المتحدة في عام 1980م كان الاتحاد السوفياتي في

[39]نيويورك تايمز، 21 ديسمبر 1981. التايمز، 5 مايو 1983.

[40]واشنطن بوست، 5 مايو 1981.

[41]المرجع نفسه، 19 أبريل 1981.

[42]. المرجع نفسه، 5 مايو 1981 و 4 نوفمبر 1980.

المرتبة 14 بين الشركاء التجاريين للعراق، ومع ذلك، هناك احتمال قوي بأن يتم تعزيز العلاقات الاقتصادية السوفيتية العراقية بشكل كبير في جهود إعادة الأعمار بعد الحرب".[43]

في جميع الأحوال، يبدو أن الاتحاد السوفييتي كان قادرًا على الحفاظ على روابطه مع العراق، بينما كان يحاول في الوقت نفسه "مغازلة" إيران وبالتالي تجاوز النزاع وبسبب افتقار الاتحاد السوفياتي إلى النفوذ مع كلا المتقاتلين، فقد نجح، من خلال توخي الحذر وضبط النفس، في تجنب إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بعلاقاته مع أي من الجانبين، وسيعتمد ما إذا كان الاتحاد السوفيتي قادرًا على الاستمرار في هذه السياسة أملاً على ما يحققه العراق وإيران في ساحة المعركة، كما لوحظ، نجح العراق حتى الآن في صد الهجمات الإيرانية على أراضيه، ويبدو أن الجانبين يخوضان حرباً غير حاسمة".[44]

بما أن الوضع في ساحة المعركة قد عاد إلى طريق مسدود، كما هو الحال في معظم السنوات الثلاث الماضية، لا خيار أمام الاتحاد السوفيتي سوى الاستمرار في سياسته المتمثلة في مغازلة كلا البلدين من أجل منع تحول كلي من قبل أي منهما إلى الولايات المتحدة، ولكن إذا تعرض العراق لهزيمة قاسية ونهائية، وإسقاط النظام البعثي للرئيس صدام حسين واستبداله بنظام مؤيد للخميني، مع كل ما قد يعنيه ذلك من تداعيات لا حصر لها على بقية منطقة الخليج والشرق الأوسط بأسره. ، فإن هذا الاحتمال لن يخدم بالضرورة مصالح الاتحاد السوفيتي. ومع ذلك، فإنه سيحقق مكاسب مهمة للاتحاد السوفيتي على الأقل من حيث الإجراءات المعادية لأمريكا والغرب والتي من المحتمل أن تلحق الضرر بالمصالح والعلاقات الغربية القائمة في المنطقة.

خاتمة

بعد أكثر من خمسة وثلاثين عاما على الأحداث التي تناولها هذا البحث الذي اعتمد بشكل كبير على ارشيفات الصحف الغربية والسوفيتية نلاحظ أن مخططات الدول الكبرى نجحت إلى حد بعيد في إدارة الصراع الذي كانت نتائجه السلبية قد انعكست ب أغلبيتها على طرفيه المتمثلين في كل من العراق وإيران وأثرت إلى حد ما على الاتحاد السوفيتي الذي خسر حليفا مهما في المنطقة وهو العراق بعد أن حولته الحرب من دولة قوية عسكريا وسياسيا إلى دولة تستجدي المساعدات الاقتصاديةفي مراحل الحرب التالية وفي مرحلة ما بعد الحرب ولكن نتائج تلك الحرب الإيجابية قد صبت في معظمها في صالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الخليج والتي تمثلت في إضعاف طرفين كانا إلى حد ما بعيدين عنها وأقرب إلى السوفييت وشكل اندلاع تلك الحرب انتقاما من سياسة الحكومة الإسلامية التي اطاحت بنظام الشاه في إيران الذي كان حليفا رئيسيا للولايات المتحدة الأمريكية.

[43]. المرجع نفسه، 11 أكتوبر 1980 ،انظر أيضًا ملخص الشرق الأوسط الاقتصادي (16–22 أكتوبر 1981).

[44]. بصرف النظر عن " الوحشية المزعومة لهذه الحرب غير الحاسمة، تشير التقارير الصحفية إلى أن الخسائر في الأرواح على كلا الجانبين كانت عالية. ويقدر أحد التقديرات خسائر أول 26 شهرًا من القتال بنحو 200 ألف جندي من كلا الجانبين بينما تم أسر 70 ألفًاآخرين. صحيفة التايم (11 أكتوبر 1982).

Reference

1. Adeed Dawisha, 'Iraq: the West's Opportunity, Foreign Policy, no. 41 (Winter 1981/82).
2. ABC News, 'Issues and Answers, 28 June 1981; and Time (19 July 1982).
3. The Times, 28 May 1982.
4. US Department of State, Press Release, no. 177, 26 May 1982
5. First proposed in a speech to the Indian parliament. New York Times.
6. New York Times, 24 Feb. 1981.
7. Washington Post, 11 Oct. 1980.
8. New York Times, 3 Feb. 1980 and 28 Sept. 1980.
9. Report of the Central Committee of the CPSU to the XXVI Congress of the Communist Party of the Soviet Union and the Immediate Tasks of the Party inHome and Foreign Policy, 23 Feb. 1981 (Novosti Press Agency Publishing House,Moscow, 1981).
10. For examples of this theme, see Foreign Broadcast InformationService/USSR,InternationalAffairs (FBIS/USST), 1 July 1981,and FBIS USSR, 11. Sept. 1981.
11. Alvin Z. Rubinstein, The Soviet Union and Iran under Khomeini". International Affairs (Autumn 1981).
12. Henry M. Jackson , Chairman , U.S. Senate , U.S. Govert Printing Office , Washington , 1977. Saudi Arabia and Iran , report of the Committee on Energy and Resources.